الإملاء العدائي لـ اتفاق الإطار

بين "أونروا" والولايات المتحدة

ورقة موقف

تشرين الأول/ أكتوبر 2021

unrwa
الاونروا

للاجئين
بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

في مخالفة لتفويضها المحدد وقّعت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا" اتفاق إطار مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، يلزم الوكالة بمجموعة من التعهدات مقابل استئناف تقديم المساهمة المالية الأمريكية في موازنة "أونروا".

وكما يمثل الاتفاق مظهراً لإذعان وكالة "أونروا" للشروط الأمريكية على حساب حقوق اللاجئين الفلسطينيين، فإن إصرار الوكالة على عدم مشاورة أو إطلاع المعنيين الأساسيين أي اللاجئين أو من يمثلهم على فحوى الاتفاق يدل على مظهر آخر من مظاهر العوار في سياستها، والإصرار على تهميش وتجاوز اللاجئين وتجاهل حقوقهم، وأبسطها مشاركتهم في تقرير ما يُقبلُ أو يرفضُ باسمهم من اشتراطات.

ورغم الاحتجاج من قبل اللاجئين الفلسطينيين والقوى السياسية الفلسطينية ضد هذا الاتفاق، حاولت إدارة "أونروا" المراوغةَ في تبريرها، فلم تقدم إجابات واضحة بشأن ما التزمت به ضمن الاتفاق، أو ما يترتب عليه من تأثير في سياساتها تجاه اللاجئين.

ما أخفته وكالة "أونروا" أو ناورت به، سرعان ما تكشّف من خلال إجراءات و تعميمات تلقاها موظفوها، الذين توعدتهم ضمن لوائح توجيهية تحظر عليهم تقديم تعبيرات عن مواقفهم السياسية بما في ذلك الموقف من قضيتهم، كفلسطينيين ولاجئين.

وتكشف النسخة المنشورة أمريكياً من الاتفاق أنه يضمن تلبيةَ شروط الإدارة الأمريكية السابقة المتعلقة بسياسات المنظمة الدولية تجاه اللاجئين، ويحيل المنظمة لأداة مراقبة وقمع لحريات اللاجئين، وتتضمن التزامات تمس بحقوقهم السياسية كأفراد ومجموع يشكل جزءاً من الشعب الفلسطيني

إصرار إدارة "أونروا" على التصرف كوصي على اللاجئين الفلسطينيين بدلاً من العمل على النهوض بواجباتها في تلبية احتياجاتهم، يشكل امتداداً لسياسات القوى والمنظمات الدولية التي سهلت وغطت نكبتهم وتهجيرهم واحتلال بلادهم، وينتمي لذات المنطق الاستعماري الذي غطى الغزو والانتداب، ثم إنشاء كيان الاحتلال الإسرائيلي على أرضهم وعلى أنقاض وجودهم.

وربما على وكالة "أونروا" أن تدرك بأن تعاملها مع الرفض الفلسطيني للاتفاق بمنطق الاستذكاء وتغييب الحقائق والاستعلاء على أصحاب القضية والمعاناة والحق، لن يخفي ما تضمنه الاتفاق والسياسات المترتبة عليه، والمخاطر الكبرى التي يحملها في سياقه كما مضمونه.

إشكاليات الاتفاق وانتهاكاته لحقوق اللاجئين الفلسطينيين:

- يعطي الاتفاق الحقَّ للولايات المتحدة بفرض منظورها الذي يجرم الكفاح الفلسطيني، من خلال قبول وكالة "أونروا" ضمنه بعدم استفادة اللاجئين الفلسطينيين المنخرطين في الكفاح الوطني من مساعدات وخدمات الوكالة، ويتبى بشكل مشترك في نصوصه إدانة معلنة للاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا للانخراط في أجسام منظمة للدفاع عن حقوقهم ومواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ضدهم.

و يبدو هذا الشرط أداة لإخراج أي لاجئ من مظلة "أونروا" الخدماتية، التي يفترض المانحُ الأمريكي في نص الاتفاق أنها

"تمثل ترجمة للقيم الإنسانية التي على الأونروا الالتزام بها"، فيما حقيقة هذه الشروط لا تتعدى كونها حزمة لتجريد الفلسطيني من حقوقه.

- تحويل وكالة "أونروا" إلى أداة عقابية مسلطة على اللاجئين الفلسطينيين تستخدم قدرتها على التجويع، والحرمان من الأساسيات لضبط تعبير أو سلوك اللاجئ الفلسطيني عند الحدود المسموح بها أمريكياً، سواء كان هذا اللاجئ موظفاً لدى الوكالة أو مستفيداً من خدماتها، وهي بذلك تعيدُ رسم علاقتها باللاجئين كسلطة عليهم لا كأداة دولية مكرسة لخدمتهم، وتنكرُ حقوقَهم السياسية والشخصية وتربط المساعدات بفرض اشتراطات طاعة لما تلتزم به من اتفاقيات مع مانحيها أو ما قد ترتأيه إدارتها من شروط، وهو مفهوم ينفي استحقاق اللاجئ لهذه الخدمات نظراً لوضعه و تشرده من أرضه ومسؤولية الأسرة الدولية عن مأساته.
- التزام وكالة "أونروا" ضمن الاتفاق برفع قوائم وتقارير حول مشاريعها والمستفيدين منها للحكومة الأمريكية، بما يعنيه ذلك من منح

الحكومة الأمريكية صلاحية في تعديل سياسات الوكالة أو التحكم فيها، ناهيك عن تحول "أونروا" لوسيط رقابة وجمع معلومات لمصلحة الإدارة الامريكية وحليفتها "إسرائيل" العدو الرئيسي للاجئين وحقوقهم والسبب الأول لمأساتهم، وجهة القمع والعدوان المسلّطة عليهم، خصوصاً أن هذه المعلومات لا علاقة لها بالدور الخدماتي أو الإغاثي الذي تقدمه الوكالة.

- يتجاوز الاتفاق حقوق اللاجئين في الشراكة بتحديد شكل علاقتهم كمجموع بشري أو أفراد بالأطراف الأخرى، ففي هذا الاتفاق تورطهم وكالة "أونروا" بعلاقة انصياع وتبعية للمعايير الأمريكية، وهي معايير يرفضها معظم مجتمع اللاجئين، كما يتجاوز الاتفاق أيضاً حقوق الدول المضيفة بشأن وجوب التشاور معها حول المشاريع التي ستنفذها "أونروا" على أرضها.

الإشكاليات التأسيسية لسياسات "أونروا"

- الاستمرار في عدم تخصيص موازنة فرعية لوكالة "أونروا" ضمن الموازنة العامة للأمم المتحدة، يعني إبقاءها تحت وطأة الابتزاز السياسي من قبل المانحين، واحتمالية خضوعها لشروطهم المجحفة بحق اللاجئين الفلسطينيين والتي تقوض الدور الذي تم تأسيسها لأجله، كما تفقدها القدرة على بناء سياسات تنموية مستدامة لمجتمع اللاجئين، ويبقيها على نحو مستمر في حالة إدارة للطوارئ، بدلاً من الانطلاق من خطط ورؤى واضحة للموازنة على المدى المتوسط أو البعيد.
- مقاربة إدارات وكالة "أونروا" المتعاقبة والهيئات المتعاقبة على قيادة الأمم المتحدة لموضوع موازنة الوكالة باعتبارها محض موازنة إغاثية تتصل بسد "حاجات الجوع"، وتقديم قشرة من الخدمات الصحية والتعليمية، والاستمرار لأكثر من سبعة عقود في إدارة هذه السياسات التي تركز بالأساس على تقليص النفقات أكثر من تقديم ما يحتاج له اللاجئون فعلياً من تنمية قابلة لمنحهم حياة أفضل

وتمكينهم اقتصادياً دون ابتزاز يتصل بحقهم في العودة أو كفاحهم في سبيل هذا الحق.

إن الموازنات المقلّصة شكلت على الدوام قناة لإبقاء اللاجئ في وضعية القلقَ على معيشته اليومية، وجعلته معرّضاً للابتزاز بطعام أطفاله، وهي سياسة تضمر تصوراً يفترض أن اللاجئين في وضعهم الطارئ لا يجب ان يطمحوا لحياة افضل، أو لتنمية قدراتهم الاقتصادية، وتتنكر لحاجتهم لحيازة موارد تكفل لهم أرضية قوية يستندون إليها في كفاحهم.

- وجود تصور مضمر لدى وكالة "أونروا" والأمم المتحدة والأسرة الدولية، أن بإمكان الوكالة الدولية المعنية باللاجئين أن تدير تقديم الخدمات لهم دون استعداد للاعتراف الواضح بكامل حقوقهم في الفعل السياسي للعودة لأراضيهم أو مواجهة الاعتداءات المسلطة عليهم.

هذا التصور الذي يفترض اللجوء كمأساة نتجت عن ظرف مبهم لا بفعل فاعل معروف ومحدد الهوية لا زال يواصل هجمته ضدهم،

وهكذا يبدو أن وكالة "أونروا" انتقلت من موقع "الحياد" المزعوم، إلى مساندة الطرف المُعتدي على حقوق اللاجئين وتبني روايته بشأن نشاطهم وفعلهم ومواقفهم وتعبيراتهم السياسية.

- مسار التقليص الذي انتهجته وكالة "أونروا" لخدماتها لم يبدأ بفعل الأزمة المالية، بل هي استخدمت الأزمة لتبرير هذا التقليص، فحتى الحد الأدنى لما كانت تقدمه سابقاً للاجئين من إغاثة وتشغيل تم قصره عند حدود الإغاثة، والتي لاحقاً تم تقليصها لحدود البرامج الطارئة والمؤقتة، فيما تم تقليص قطاعات خدمية كاملة من قبل الوكالة، وهي قطاعات مسؤولة عن توفير احتياجات حيوية مثل الصحة والتعليم، أما التشغيل فهو في طور التقليص منذ أكثر من 3 عقود، رغم الزيادة الطبيعية المستمرة في عدد اللاجئين، وتزايد حجم معاناتهم.
- تتعامل وكالة "أونروا" مع اللاجئين والأطراف الممثلة للفلسطينيين، بحسب مقاييسها الخاصة، فهي تضعهم في نطاق المسؤولية والمطالبة بمساعدتها لمعالجة أزماتها المالية، وتنتظر منهم

الانخراط في حملات دعم موازناتها وتجنيد حلفائهم لهذا الغرض، ولكنها لا تضعهم في دائرة القرار أو المشاركة بشأن ما تقوم بإبرام اتفاقيات أو التزامات أو ما تقره من سياسات بشأنهم. وهنا لابد من الإشارة إلى أن وكالة "أونروت" لا تزال تقر باعتماد أي تمثيل رسمي للاجئين داخل هيئاتها الرسمية العليا، لا كشريك في القرار ولا كرقيب عليه، وتكتفي بادارة علاقاتها مع الجهات السياسية الفلسطينية كأطراف خارجية أو محيطة حسب حاجتها وما تختاره كموضوعات لهذه العلاقة.

لأجل حقوقنا

احتراماً لإنسانيتنا وهويتنا ودورنا كمجموع بشري مكافح ضد التهجير والاقتلاع والعنصرية والعدوان، ومن منطلق ما تقدم وما هو معلوم من معاناة اللاجئين الفلسطينيين، والاستمرار في تجاوز حقوقهم وانتهاكها، يضم موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين صوته لكل صوت فلسطيني وإنساني رافض للإملاء العدواني الوارد في اتفاق الإطار"، ويدعو مجموع

المنحازين لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، إلى تبني النقاط التالية فيما يتعلق بهذه القضية:

- رفضُ الاتفاق الموقع من قبل وكالة "أونروا" مع الإدارة الأمريكية، بنصه الأساسي، ورسالَتَي التعهدات المتبادلة بين المفوض العام لـ "أونروا" وممثلي الإدارة الأمريكية، والمطالبةُ بسحب التوقيع وكل ما ترتب عليه من إجراءات والشروع في مراجعة عاجلة لكل الاتفاقيات المماثلة التي عقدتها "أونروا".
- الالتزام بضرورة تخصيص موازنة وكالة "أونروا" من قبل الأمم المتحدة، عبر استصدار قرار من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الشان في أقرب وقت ممكن، وحشد كل الطاقات الوطنية لأجل إنجاز وتمرير هذا القرار، الذي يجب أن يتضمن نصاً واضحاً لموازنة مُستدامة ترعى احتياجات الزيادة والتطور في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين.

- الحد الأدنى الذي يكفل الاطمئنان لسياسات وكالة "أونروا"، ويعبر عن التزامها باحترام حقوق اللاجئين في علاقتها معهم، يبدأ بتضمين هيئة فلسطينية شريكة في القرار، وأخرى رقابية تمثل مجتمع اللاجئين ضمن مؤسسات الوكالة، وهو موقف نرى وجوب تبنيه من مجموع المنحازين لحقوق اللاجئين.
- التحرك على المستوى العربي لإعلان مواقف رافضة لهذا الاتفاق من البلدان المضيفة للاجئين الفلسطينيين، وتسليم رسائل احتجاجية بشأنه للجهات المعنية في وكالة "أونروا" وفي الأمم المتحدة.
- اعتبار ما يحدث من هجوم على حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتواطؤ "أونروا" معه، عاملاً جديداً موجباً لاستعادة بنى الفعل في مجتمع اللاجئين، وتحقيق تمثيلهم الوطني على مستوى المؤسسات الفلسطينية المقررة، والالتزام باستحقاق بناء شبكة فاعلة للدفاع عن حقوقهم تضم كل الأطر والشخصيات المنخرطة في هذا الدفاع فلسطينياً وعربياً ودولياً.